



The impact of bank liquidity on some macroeconomic variables in Iraq for the period 2004-2022^{*}

Muhannad Khalifa Obaid⁽¹⁾, Abdul Wahed Jassim Mohammed⁽²⁾

University of Fallujah - College of Administration and Economics^{(1),(2)}

(1) dr.muhammadkhalifa@uofallujah.edu.iq (2) cae.h2438@uofallujah.edu.iq

Key words:

bank liquidity, unemployment, exchange rate, Iraqi economy.

ARTICLE INFO

Article history:

Received | 28 Sep. 2024

Accepted | 08 Sep. 2024

Available online | 30 Jun. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Abdul Wahed Jassim Mohammed
University of Fallujah

Abstract:

The research aimed to demonstrate the impact of the relationship between banking liquidity and some macroeconomic variables in Iraq by analyzing and measuring the relationship between them, and knowing the extent of the impact of banking liquidity on (unemployment rates, exchange rate, and average per capita GDP), and the results of the research showed the existence of a relationship. There is an inverse relationship between bank liquidity and unemployment rates, and there is a direct relationship between bank liquidity and the exchange rate in the short run and an inverse relationship between them in the long run, and there is an inverse relationship between bank liquidity and the average per capita share of GDP in the short run, and the relationship was positive in the long term, the research also recommended that banks should develop strong systems for continuous monitoring and analysis of macroeconomic risks. This includes monitoring key economic variables such as economic growth, inflation rates, interest rates, stock prices, and foreign currency rates, maintaining exchange rate stability and avoiding fluctuations. Acute.

^{*}The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

أثر السيولة المصرفية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة 2004-2022*

الباحث: عبدالواحد جاسم محمد

أ.م.د. مهند خليفة عبيد

جامعة الفلوجة - كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الفلوجة - كلية الإدارة والاقتصاد

cae.h2438@uofallujah.edu.iq

dr.muhammadkhalifa@uofallujah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان أثر العلاقة بين السيولة المصرفية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراقي من خلال تحليل وقياس العلاقة بينهما , ومعرفة مدى تأثير السيولة المصرفية على (معدلات البطالة وسعر الصرف ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) , وظهرت نتائج البحث وجود علاقة عكسية بين السيولة المصرفية و معدلات البطالة , ووجود علاقة طردية بين السيولة المصرفية وسعر الصرف في الاجل القصير وعلاقة عكسية بينهما في الاجل الطويل , ووجود علاقة عكسية بين السيولة المصرفية و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير و كانت العلاقة طردية في الاجل الطويل , كما أوصى البحث بأنه ينبغي على البنوك تطوير نظم قوية للرصد والتحليل المستمر للمخاطر الاقتصادية الكلية , هذا يشمل مراقبة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل النمو الاقتصادي, معدلات التضخم, أسعار الفائدة, أسعار الأسهم, وأسعار العملات الأجنبية, المحافظة على استقرار سعر الصرف وتجنب التقلبات الحادة.

الكلمات المفتاحية: السيولة المصرفية, البطالة, سعر الصرف, الاقتصاد العراقي.

المقدمة:

قد تبدو سيولة البنوك مفهوماً غامضاً في عالم الاقتصاد, ولكنها في الأساس تمثل مدى قدرة البنوك على تلبية طلبات الدفع النقدي الفوري أو تحويل الأموال إلى حسابات أخرى. ويشير هذا إلى مقدار المال المتاح للبنوك للدفع الفوري. ولا شك أن سيولة البنوك هي أحد العوامل الرئيسية التي تحدد الاقتصاد الكلي. ولها مساهمة كبيرة في المستويات النسبية للبطالة وأسعار الصرف ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وعندما تكون هناك سيولة بنكية, فهذا يعني أن البنوك قادرة على توفير التمويل المناسب للشركات والأفراد; وبهذه الطريقة, يتم تشجيع استثمارات القطاع الخاص, وخلق فرص عمل جديدة, وبالتالي خفض معدلات البطالة. وبما أن الشركات قد تواجه صعوبة في الحصول على التمويل عندما تكون السيولة منخفضة, فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة. كما أن إدارة السيولة من قبل القطاع المصرفي لها آثار على أسعار الصرف أيضاً. فالسيولة العالية في البنوك يمكن أن تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي داخل الاقتصاد, مما قد يضغط على سعر الصرف ويجبر القيمة المحلية مقابل القيم الأجنبية على الانخفاض. ومن ناحية أخرى, قد تساهم السيولة المنخفضة في تعزيز القيمة المحلية. تعمل السيولة المصرفية كمحرك للنشاط الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع والاستثمارات التي تعزز الإنتاجية وبالتالي النمو الاقتصادي. وتؤدي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب هذه الاستثمارات إلى زيادة نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى, يؤدي ضعف السيولة إلى إبطاء النمو الاقتصادي وخفض نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

اهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من الدور الكبير الذي تلعبه السيولة المصرفية في التأثير المحتمل على بعض المتغيرات الاقتصادية ، ويتم ذلك من خلال تسليط الضوء على حجم ونطاق أهداف الحكومة كما تدركها المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الصرف، معدلات البطالة) في عرض طبيعة العلاقة وخلفياتها والتي تنعكس بشكل رئيسي على الاستقرار المصرفي لاقتصاد العراق، لما لهذا الموضوع من أهمية وحيوية كبيرة نظرا للتقلبات والأوضاع التي يعاني منها الاقتصاد العراقي كما يفكر في آليات وفعالية وكفاءة هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحليلها للتمكن من صياغة السياسات والاستراتيجيات المستقبلية حول تدابير مكثفة حتى تتمكن من إحداث الآثار المرجوة وضمان تحقيق الأهداف.

اهداف البحث:

هناك مجموعة اهداف يصبو اليها البحث لتحقيقها ويتمثل في الاتي:

- 1- تحليل واقع العلاقة بين السيولة المصرفية و بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة (2004-2022) .
- 2- عرض نتائج قياس العلاقة بين السيولة المصرفية و بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة (2004-2022) .

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل التساؤل الاتي :
ما هو نوع العلاقة بين السيولة المصرفية و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي؟

فرضيه البحث:

ي ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الآتية: توجد علاقة ايجابية بينا لسيولة المصرفية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي (البطالة، سعر الصرف، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)

حدود البحث:

- 1- الحدود الزمانية: المدة الممتدة بين عامي (2004-2022)
- 2- الحدود المكانية: المتمثلة بالاقتصاد العراقي .

منهج البحث:

تناول البحث مسألة دمج المنهجين الاستنباطي والاستقرائي من خلال دراسة الإطار النظري للمتغيرات، إلى جانب تحليل واقع السيولة المصرفية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي. كما اشتمل البحث على الجانب الكمي القياسي واعتمد عليه في بيان تأثير السيولة المصرفية على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للفترة (2004-2022)، باستخدام برنامج Eviews-12 ومن خلال منهجية التكامل المشترك.

هيكلية البحث:

حتى يصل البحث إلى الأهداف التي تم وضعها مسبقاً، وبما يخدم أو يضيف إلى تحقيق الأركان الأخرى المتمثلة في الإجابة عن مشكلته وبما يؤكد صحة فرضيته، فقد تم تصنيف البحث

وتقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية. تضمن المبحث الأول الإطار النظري للمتغيرات البحثية، بينما تناول المبحث الثاني مسألة تحليل واقع السيولة المصرفية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي. أما المبحث الثالث، فقد اختص بالجانب القياسي من حيث تناول الأساليب القياسية والاختبارات، بالإضافة إلى أهم المخرجات التي نتجت عن استخدام هذا الجانب، وبما يتلاءم مع طريقة الإجابة عن مشكلة البحث ومدى توافقه مع صحة الفرضية من عدمها، عبر قياس تأثير السيولة المصرفية على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للفترة (2004-2022).

المبحث الاول: الإطار النظري للسيولة المصرفية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي

اولا: مفهوم السيولة المصرفية

قد تعددت تعاريف كثيرة منها " مدى إمكانيه المصرف على الاستجابة والوفاء بالتزاماته بصورة سريعة وذلك عن طريق تحويل موجوداته الى نقد سائل حالاً وبلا خسارة تذكر (الشمرى، 2008: 369) وعرفت السيولة المصرفية على انها القدرة على خلق نقد كافي لتحويل فرص الاقتراض ومجابهه سحب الودائع بتكلفة مقبولة في سياق زمني معقول (Ross, 2010: 272) .

ثانياً: أهمية السيولة المصرفية

إن أهمية السيولة تقع وتكمن عن طريق تخفيض مستوى المخاطر التي يمكن ان تحدث بسبب حدوث تردي وتراجع في التمويل بالنسبة للمصرف، وهذه الاهمية ازدادت في آخر عقدين تلبية للتطورات التي فرضتها المعاملات المالية التي يستلزم أداؤها عند الطلب، إضافة إلى ذلك التحركات في اسعار الصرف وتقلب أسعار الفائدة والتحول والتغير في بنية الاسواق والتطورات التكنولوجية المتسارعة التي تقتضي آدامه توفر النقد ليستطيع المصرف من السيطرة على المخاطر التي ممكن ان تحدث (عقل ، 2006 : 159) . ان السيولة يستلزم ان تقييم بحيث ان تكون مقاسة بشكل ديناميكي تبعاً لتقلبات السوق، إذ ان براعة الادارة تتجسد بالاحتفاظ بمعدل أفضل للسيولة يكفل لها الاستجابة لطلبات الزبائن. من جهة وتحقيق ارباح استثمارية من جهة أخرى، ويشير هذا الى عدم وجود فائض أو عجز في السيولة بوصفه مؤشراً سلبياً يدل على سوء إدارة قد يتسبب في النهاية إلى فشل أو إفلاس المصرف (رمضان ، 1996 : 82).

ثالثاً: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

إن تحليل السيولة المصرفية يتأثر بمجموعة من العوامل وهذه العوامل يمكن ان تؤثر بصورة مباشرة في سيولة المصارف وعلى القوة التي تدار بها تلك المصارف حيث ان هذه السيولة ليست ثابتة بل في تغيير دائم واهم هذه العوامل هي (ابو حمد ، رضا ، 2001: 226)

1. عمليات الإبداع والسحب على الودائع. ان العمليات الابداع اي تحويل النقود القانونية الى ودائع مصرفية تعمل تعزيز وتطوير سيولة المصرف - في الوقت نفسه تقضي عمليات السحب على الودائع نقداً الى تخفيض نقدية. الصندوق واحتياطات المصرف التجاري لدى البنك المركزي ومن ثم الى تخفيض سيولته.

2. موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف ان البنك المركزي له الطاقة للتأثير على السيولة المصرفية كونه ممثل السلطة النقدية وعن طريق ذلك يكون بقدرة تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقد الورقي والمعدني، فاداً ما اقر البنك المركزي سياسته تقليص عرض النقد فانه سيعمل على تقليل حجم الأرصدة النقدية الحاضرة او الاحتياطات. النقدية المتاحة لديه وينخفض قابليتها على تقديم القروض فضلاً إلى رفع سعر أعاده الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق. المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي القانوني والعكس يحدث في حاله توسيع عرض النقد

3. رصيد عمليات المقاصة بين المصارف: ترتفع سيولة المصرف التجاري اذا ظهر حساب رصيده الجاري وأثنى لدى البنك المركزي نتيجة حسابات مع المصارف التجارية الاخرى في

البلدة، حيث ان في هذه الحالة مستضاف له موارد نقدية. جديدة في احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي.

4. معاملات الزبائن مع الخزينة العامة: تتأثر سيولة المصرف كذلك بعلاقة الجمهور بالخزينة العامة، ان تتحسن السيولة المصرفية في حال كان عملاء المصرف دائنين للخزينة
5. رصيد رأس المال الممتلك ان رصيد رأس المال الممتلك يؤثر على سيولة المصرف، حيث انه كلما ارتفع رصيد رأس المال الممتلك ارتفعت السيولة وبالعكس اي كلما انخفض هذا الرصيد انخفضت السيولة ، ومن ثم تحددت قدرته الاقراضية وانخفضت مواجته على تسديد تعهداته الجارية.

رابعاً: مفهوم البطالة:

يمكن ان نعرف البطالة بأنها الحالة التي يبحث فيها الشخص عن امكانية حصوله على فرصة للعمل ولكن لا يجدها من أجل سد احتياجاته المتكررة او المتعددة والتي تضمن له العيش الأمن وبعيد عن طلب الحاجة وهذا المفهوم لا يخص او يشمل من يقوم بالخدمات المنزلية وطلبة المدارس حيث هذه الفئات تصنف خارج قوة العمل (الراوي، 2001: 20) إما كمفهوم فردي، يتم تعريفه على أنه مقدار الوقت والقدرة المخصصة للعمل، أو كليهما، والتي لم يتم استخدامها في إنتاج السلع أو الخدمات بطريقة أكثر كفاءة. (العسكري، 2014: 4).

خامساً: أسباب ظاهرة البطالة:

على الرغم من تباين أسباب البطالة في الدول المتقدمة عن ماهي عليه في الدول النامية ومن دولة إلى أخرى، الا أنها عادة تنقسم ببعض السمات او الصفات المشتركة، ولذلك يتوجب الامر الاشارة الى بعض من تلك الاسباب وكالاتي (البهلول، 2021: 194) (صالح، 2014: 54):

1. أن البطالة كانت قسم من حركة الدورة الاقتصادية في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، اي انها تظهر مع ظهور مرحله الركود وتخفي مع مرحلة الانتعاش.
2. أن البطالة أصبحت الآن ومنذ أقل من نصف قرن تقريباً مشكلة هيكلية ، فبالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي فهي تتدهور وتتفاقم سنه بعد أخرى .
3. ان جيوش العاطلين بدأت تتزايد فترة بعد اخرى في الدول التي كانت اشتراكية والتي لم تعرف البطالة أبداً في غمار عملية التحول الى النظام رأسمالي .
4. ان خطط ومساعد التنمية الاقتصادية أخفقت في الدول النامية .
5. تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وضعف موقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي.
6. الانعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الدول النامية.
7. عدم كفاءة اليد العاملة وهي في اغلب الاوقات تكون سبب رئيس للبطالة، أن تخف او تنعدم المرونة لدى العاطلين عن العمل وعدم قدرتهم على مزاوله اعمال اخرى غير التي مارسوها من قبل رغم أتاحه وظائف جديدة ولكنهما تكون غير مناسبة تمثل هؤلاء العمال
8. في البلاد الرأسمالية المتقدمة انتقال عدد من الصناعات الموجودة في البلاد الامر الذي أثر على أوضاع العمالة المحلية في هذه الصناعات في البلاد الرأسمالية المتقدمة والتجاء العديد من الحكومات الرأسمالية إلى اعتماد سياسات انكماشية بتجسيم الانفاق العام الجاري الاستثماري في المجالات المختلفة

سادساً: مفهوم سعر الصرف:

تعددت المفاهيم في تعريف سعر الصرف لكنها تتفق على المبدأ الاساسي وهو ان سعر صرف العملة الاجنبية يعني عدد الوحدات من العملة المحلية التي تبادل بوحدة واحدة من العملة

الاجنبية في سوق تداول العملات (عدنان، 2008: 255) او سعر صرف العملة المحلية هو عدد وحدات العملة الاجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية (عبد الحسين، 2011: 28).

سابعاً: أهمية سعر الصرف:

إن أهمية ومكانه سعر الصرف تظهر عن طريق مشاركته في بلوغ وتحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية الخاصة بالتوازن الداخلي والتوازن الخارجي . فعند توفير الاستقرار في الاسعار، وحجم معين من النمو الاقتصادي والاستخدام الكامل يكمن التوازن الداخلي، أما التوازن الخارجي يشير إلى تكافؤ واقتران ميزان المدفوعات بالمفهوم والمضمون الاقتصادي اذ تظهر مشكلة ميزان المدفوعات اصلاً في غياب المساواة بين عرض العملات المختلفة والطلب عليها لأغراض مختلفة، كذلك تظهر أهمية سعر الصرف كونه سعراً بارزاً ومختلفاً عن باقي الاسعار عن طريق الاتي (حسين، 2008: 30 - 32)

1. ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي: أن سعر الصرف يُعتبر وسيلة لوصل وربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق (سوق السلع والخدمات، وسوق الأصول المالية، وسوق العمل) على المستوى الكلي والجزئي.
2. تعيين وتخصيص الموارد وتعزيز القدرة التنافسية الدولية: ان سعر الصرف الحقيقي يفضي إلى سحب وجذب الموارد وتحويلها الى قطاع السلع الدولية اذ تكون الكثير من السلع قابلة للتصدير وتنخفض اعداد السلع التي يجري استيرادها حيث يتسبب انخفاض سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة وارتفاع استعمال عاملي الانتاج (العمل ورأس المال) في الصناعات التي تنافس الاستيراد وفي قطاع التصدير . والعكس قد يحصل عند وضع ارتفاع سعر الصرف الحقيقي حيث تنخفض القدرة التنافسية وتستعمل الموارد بصورة رئيسية في انتاج سلع غير منتشرة دولياً ويزداد الاستيراد ويكون الانتاج من أجل التصدير غير مربح .
3. توزيع الدخل: ان توزيع الدخل بين القطاعات المحلية يقوم بهاسعر الصرف . وأثناء ارتفاع الطاقة والقدرة التنافسية لقطاع الزراعة او قطاع التعدين (قطاع التصدير التقليدي) بسبب انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن الصادرات تكون مربحة وتتصاعد أرباح اصحاب رؤوس الأموال في نفس الوقت تنخفض القوة الشرائية للعمال ويكون العكس عندما تنخفض القوة التنافسية الناتجة عن تصاعد وارتفاع سعر صرف العملة الوطنية اذ تنخفض ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية في نفس الوقت ترتفع القوة الشرائية للعمال , كذلك فإن سعر الصرف يشرع بدعم الاقتصاد الوطني عن طريق وظائفه التي يزاولها في الاقتصاد الوطني وهي (الوظيفة القياسية والوظيفة التطويرية والوظيفة التوزيعية) .

ثامناً: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

ويمكن تناول بعض مفاهيم الناتج المحلي الاجمالي (GDP) حيث يمكن القول بانه اشمل واوسع واهم مقياس لحجم النشاط الاقتصادي، كما يعد القيمة السوقية لما انتج في الاقتصاد من سلع وخدمات نهائية خلال مدة زمنية محددة (السلطان، 2018: 5-6)، كما يعد الناتج المحلي الاجمالي احد اهم المقاييس والمؤشرات المستخدمة في الاقتصاد الكلي. وانه القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال سنة واحدة .

تاسعا: العوامل التي تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي :

- هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي ومن بين تلك العوامل الاتي (القيسي، 2016: 40) :
1. الاستهلاك الشخصي: يساعد وبصورة كبيرة انفاق الافراد على سلع والخدمات الناتج المحلي الاجمالي حيث كلما زادة استهلاك الافراد كلما زاد الناتج
 2. الاستثمار: الاستثمار في راس المال، انما يحسن ويدعم الانتاج ويساعد في الناتج هو شراء الشركات للمعدات والمصانع والتحسينات التكنولوجية .
 3. الحكومة: يتأثر الناتج المحلي الاجمالي بالإنفاق الحكومي على البنية التحتية والخدمات العامة بالإضافة الى النفقة على الامن
 4. الصادرات والواردات: يؤدي حجم التجارة الخارجية في تحديد الناتج المحلي الاجمالي دور مهم كما ان زيادة الصادرات تساعد في النمو الاقتصادي
 5. التكنولوجيا والابتكار: يمكن ان يزيد التقدم التكنولوجي والابتكار من انتاجية العمل ويساعد في نمو الاقتصاد
 6. العمالة: يؤدي دور مهم في تحديد الانتاجية وبالتالي الناتج المحلي الاجمالي كل من حجم وكفاءة القوة العاملة .
 7. الظروف الاقتصادية العامة: ان معدل البطالة ومعدل التضخم ومعدلات الفائدة كل هذه العوامل تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي . ان هذه بعض العوامل التي تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي ويمكن ان تكون هناك عوامل اخرى تؤثر ايضا على الناتج المحلي الاجمالي بحسب السياق الاقتصادي لكل دولة .

المبحث الثاني: تحليل واقع السيولة المصرفية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة 2004-2022.

أولاً: تحليل متغير السيولة المصرفية:

يوضح هذا المتغير قدرة البنك على مواجهة الالتزامات المالية الطارئة والمتوقعة ويتكون من نسبتين: إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع. يركز هذا المتغير على قدرة البنك على سداد كافة التزاماته المالية نقداً. الاستجابة بسرعة لطلبات الائتمان أو إصدار قروض جديدة. ويتطلب ذلك توفير النقد السائل في البنوك، أو الحصول على النقد السائل عن طريق تحويل بعض الأصول إلى نقد بسرعة وسهولة وفعالية من حيث التكلفة. وقد فرض البنك المركزي العراقي حداً أقصى لنسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع. لتجنب حدوث أزمة سيولة مصرفية بما لا يزيد عن (75%)، ويبين الجدول (1) أن نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت أدنى مستوياتها خلال فترة الدراسة. وكانت النسبة عام 2004 (9.6%)، ويعكس ذلك قدرة البنك على تلبية احتياجاته الائتمانية النقدية، بعد أن تذبذبت نسبة إجمالي الائتمان إلى الودائع إلى أعلى نسبة خلال عام (2016) عند (59.6%)، وهي زيادة جاءت ضمن حدود النسبة المئوية. يحددها البنك المركزي. وتعكس هذه الزيادة قدرة الجهاز المصرفي العراقي على استثمار الأموال التي يتلقاها من المصادر الخارجية (الممثلة بأموال المودعين) واستخدام هذه الأموال لإصدار القروض والسلف، ورغم ارتفاع نسبة هذا المتغير، إلا أنه لا يبدو أنه بالحجم المتوقع. ويتم تحديد النسب القصوى من قبل البنك المركزي، لذا ترى هذه النسب أن نتائج الدراسة مفيدة من حيث سيولة الجهاز المصرفي. وخلال العامين اللاحقين انخفض نسبة السيولة الى (54.3%) في عام (2022) بسبب تذبذب نسب الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع الامر الذي يعكس على انخفاض معدلات السيولة المصرفية . ومن خلال التحليل السابق نجد ان علاقة الائتمان النقدي مع السيولة المصرفية علاقة طردية وعلاقة اجمالي الودائع مع السيولة المصرفية علاقة عكسية، وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية .

ويوضح الجدول (1) تطور معدلات السيولة المصرفية وعدل التغير السنوي خلال مدة البحث (2004-2022) في الاقتصاد العراقي.

الجدول (1) السيولة المصرفية ومعدل التغير السنوي في العراق للمدة (2004-2022)

السنوات	السيولة المصرفية %	معدل التغير السنوي %	السنوات	السيولة المصرفية %	معدل التغير السنوي %
2004	9.6	-	2014	46.1	5.98
2005	15.9	65.63	2015	57.1	23.86
2006	15.7	-1.26	2016	59.6	4.38
2007	13.2	-15.92	2017	56.6	-5.03
2008	13.3	0.76	2018	50.1	-11.48
2009	14.7	10.53	2019	51.2	2.20
2010	24.4	65.99	2020	58.7	14.65
2011	36.2	48.36	2021	55.1	-6.13
2012	45.9	26.80	2022	54.3	-1.45
2013	43.5	-5.23			

المصدر: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث الموقع الاحصائي، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة (2004-2022)، *معدل التغير السنوي من عمل الباحث بالاعتماد على المعادلة التالية = (القيمة الحالية - القيمة السابقة) / القيمة السابقة * 100 اين ما وجد .

ثانياً: تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية:

واجهت السياسة الاقتصادية في العراق عدة تحديات وصعوبات على مستوى مختلف الوسائل والأدوات بسبب الصدمات والأزمات الطبيعية والمالية والنقدية والخارجية التي تعرض لها طوال فترة الدراسة، فضلاً عن سوء الإدارة والتفكك الاقتصادي. ومع احتدام الأزمات السابقة وما زالت مشتعلة، أهمل الاقتصاد العراقي معالجة المشاكل والعقبات الأساسية واعتمد على الحلول الترفيقية، ومن خلال هذه البحث سيتم التعرف على أهم تطورات بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، ومنها:

1. متغير البطالة: يبين الجدول (2) ان متغير البطالة يوضح عدد كبير العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن عمل والذين تتراوح أعمارهم بين (15) و (30) سنة. ويعد هذا المتغير أيضاً مقياساً لمدى عدم استغلال القوى العاملة في بلد ما وبالإضافة إلى هذا فإن هذا المتغير يرتبط أيضاً بالتنمية المستدامة فإن من متغيراتها الاجتماعية السعي إلى توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع، وخلال مرحلة تطور البطالة في العراق طوال فترة الدراسة (2004-2022)، تذبذبت نسبة البطالة في العراق وارتفعت وانخفضت، وبلغت نسبة البطالة في عام (2004) (26.90%) من إجمالي السكان النشطين وكان السبب (عام 2003) هو تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بعد الاحتلال الأمريكي، وحل الأجهزة العسكرية والأمنية، وحل العديد من الوزارات، مما أدى إلى زيادة البطالة. الانخفاض وفي عام 2014 بلغت (10.00%)، وبلغ معدل التغير السنوي (13.25%). ويعود سبب انخفاض البطالة إلى السياسات التي تنتهجها الدولة العراقية. كما ساعدت سياسة التشغيل للدولة العراقية في كافة القطاعات العامة ومساهمتها في زيادة معدل التشغيل على تقليل معدل البطالة، إلا أنها ارتفعت مرة أخرى في عام 2015 ووصلت إلى (16.80%) بمعدل تغير سنوي موجب قدره (68%)، خلال عام واحد (2022)، وكان معدل النمو السنوي سلبياً (4.72%) وهي نتيجة نهاية فيروس كورونا -19 الوباء. إن أزمة الفيروس وعودة النشاط الاقتصادي إلى العمل والإنتاج، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط العالمية، تعني زيادة في الإيرادات العامة والتوظيف. ساهم مجموعة من الأشخاص ذوي المؤهلات الأكاديمية العالية والشهادات العليا في الانخفاض البسيط في البطالة، وخلال فترة

- الدراسة المذكورة أعلاه لاحظنا أن معدل البطالة كان مرتفعاً جداً، وقد تؤدي معدلات البطالة المرتفعة هذه إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وأمنية.
2. **متغير سعر الصرف:** يبين الجدول (2) إن سعر صرف الدينار العراقي ارتفع بشكل حاد بعد عام (2004) وبسبب تغير العملة القديمة حيث بلغ الدينار العراقي (1454) ديناراً مقابل الدولار الأمريكي في ذلك الوقت، تم استبدال العملات القديمة بعملات جديدة بالإضافة إلى دخولها إلى التداول في السوق، وتم قبولها بشكل عام من قبل الأفراد لأنها وفرت ظروف السلامة ومكافحة التزييف وزادت الطلب على العملات الجديدة الدينار العراقي، لأن الموارد المالية هي مخزن للقيمة، إلى جانب تطبيق مزادات العملة، أدى إلى تدهور طفيف للعملة في ذلك العام (2005)، فقد بلغ سعر صرفها مقابل الدولار الأمريكي (1472) ديناراً، بسبب لتدهور الوضع الأمني آنذاك، حيث بلغ معدل التغير السنوي في السوق الموازية (1.24%)، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط والبنزين والمواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية في البلاد، ونظراً للأحداث التي وقعت في ذلك العام (2014) ودخول عصابة داعش الإرهابية، فقد ارتفع أيضاً سعر الصرف الموازي بعد تحرير المدن العراقية من عصابة داعش الإجرامية، ظل سعر الصرف مستقراً نسبياً، حيث وصل إلى (1258) ديناراً مقابل الدولار الأميركي الواحد، وبتغير سنوي قدره (1.33%)، ويعود السبب أيضاً إلى جهود البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية التي لم تصل إلى استقرار نسبي قدره (1234) ديناراً مقابل الدولار الأمريكي حتى عام 2020، بمعدل تغير سنوي قدره (3.18%)، مما أدى أيضاً إلى ارتفاع سعر الصرف الموازي ووصلت إلى (1474) ديناراً لكل دولار أميركي عام 2021 وكل هذه الاجراءات من اجل استقرار اسعار الصرف و الحفاظ على مستوى معين من التضخم من اجل تحقيق التوازن والحد من قيمة العجز في الموازنة العامة ومنع تهريب العملة الى الخارج والحفاظ على قيمة العملة المحلية للبلاد .
3. **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي :** نلاحظ من خلال الجدول (2) ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ لعام (2004) ما يقارب (101,845,262) مليون دينار وكان السبب في ذلك توقف الحياة العامة نتيجة الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق عام (2003) انعكس ذلك في بقاء حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دون تغيير حيث بلغت (3752.63) دينار، بينما في (2005) بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع تدريجياً ليصل إلى (103,551,403) مليون دينار كما ارتفع دخل الفرد ليصل إلى (3703.15) دينار، بمعدل نمو سنوي سلبي (1.32%)، وخلال هذه الفترة (2016-2018)، يعود الفرق بين قيم الناتج المحلي الإجمالي المنخفضة والمرتفعة إلى عدد من الأسباب، بما في ذلك زيادة الإنتاج مدفوعة بنمو النشاط السلعي في القطاع الزراعي، وبالمقارنة مع انخفاض معدل نمو الخدمات وأنشطة التوزيع فإن تراجعها النسبي يرجع إلى الحروب مع الجماعات الإرهابية، وزيادة الإنفاق العسكري، وانخفاض الإنتاج السنوي من النفط الخام، وخلال عام 2022 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (212,408,512) مليون دينار، كما ارتفع متوسط نصيب فرد إلى (4829.12) دينار بمعدل نمو سنوي موجب (3.8%)، وذلك بسبب تعافي الاقتصاد العالمي والاقتصاد العراقي من أزمة كورونا، واستئناف الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، وزيادة الصادرات والصادرات النفطية، ونلاحظ أنه خلال فترة الدراسة كان هناك ارتباط إيجابي بين الناتج المحلي الإجمالي ودخل الفرد، وهو أيضاً منطق النظرية الاقتصادية.

الجدول (2) تطور معدل البطالة وسعر الصرف ومتوسط نصيب الفرد ومعدل التغير السنوي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

السنوات	معدل البطالة %	معدل التغير السنوي للبطالة %	سعر الصرف الموازي (دينار/ دولار)	معدل التغير السنوي لسعر الصرف الموازي %	معدل التغير السنوي %	متوسط نصيب الفرد من ناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة
2004	26.90	—	1454	—	-	3752.63
2005	17.90	-33.46	1472	1.24	-1.32	3703.15
2006	17.40	-2.79	1475	0.20	2.53	3796.88
2007	19.20	10.34	1267	-14.10	-1.10	3754.99
2008	16.02	-16.56	1203	-5.05	5.06	3944.91
2009	14.21	-11.30	1182	-1.75	-0.17	3938.24
2010	12.20	-14.14	1185	0.25	3.99	4095.26
2011	17.40	42.62	1196	0.93	5.31	4312.65
2012	14.32	-17.70	1233	3.09	11.79	4820.96
2013	8.83	-38.34	1232	-0.08	5.81	5101.04
2014	10.00	13.25	1214	-1.46	-2.11	4993.58
2015	16.80	68.00	1247	2.72	-3.53	4817.35
2016	12.70	-24.40	1275	2.25	14.48	5515.13
2017	11.90	-6.30	1258	-1.33	-1.61	5426.26
2018	11.71	-1.60	1209	-3.90	-0.84	5380.58
2019	10.30	-12.04	1196	-1.08	0.60	5412.75
2020	14.00	35.92	1234	3.18	-13.35	4690.4
2021	17.60	25.71	1474	19.45	-0.81	4652.34
2022	16.77	-4.72	1580	7.19	3.80	4829.12

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، لسنوات مختلفة (2004-2022).

جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث الموقع الاحصائي، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة (2004-2022)

المبحث الثالث: قياس وتحليل العلاقة السيولة المصرفية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراقي للمدة (2004-2022) أولاً: تحديد متغيرات النموذج:

يتم في هذه الفقرة عرض نتائج النماذج القياسية المستعملة في قياس تأثير السيولة المصرفية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews12)، كما تغطي بيانات الدراسة الحالية المدة الزمنية (2004-2023)، وبسبب قصر السلسلة الزمنية للمتغيرات المستعملة للقياس استعمل الباحث آلية ضمن برمجية (Eviews12) لإبدال البيانات السنوية إلى فصلية (ربع سنوية).

جدول (3) توصيف متغيرات البحث

اسم المتغير	الرمز	النوع
السيولة المصرفية	X ₁	مستقل
البطالة	Y ₁	تابع
سعر الصرف	Y ₂	تابع
الناتج المحلي الإجمالي	Y ₃	تابع

المصدر: من عمل الباحثين.

ويتكون البحث من ثلاثة نماذج وهي كالتالي:
 1. أنموذج البطالة:

$$Y_1 = a + \beta_1 x_1 + U_i \quad \dots\dots 1$$

2. أنموذج سعر الصرف:

$$Y_2 = a + \beta_1 x_1 + U_i \quad \dots\dots 2$$

3. أنموذج الناتج المحلي الاجمالي:

$$Y_3 = a + \beta_1 x_1 + U_i \quad \dots\dots 3$$

ثانيًا: نتائج اختبار الاستقرارية

الجدول (4) اختبار فيليبس بيرون (pp) لمتغيرات البحث

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) , at Level					
With Constant	Variables	X1	Y1	Y2	Y3
	t-Statistic	-1.3175	-3.5143	-1.1628	0.7908
	Prob.	0.6173	0.0103	0.6862	0.9933
	Morale level	n0	**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2873	-3.0439	-0.2595	-1.5036
	Prob.	0.8832	0.1279	0.9904	0.8195
	Morale level	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.9117	-1.4550	0.2097	2.1068
	Prob.	0.9018	0.1350	0.7443	0.9912
	Morale level	n0	n0	n0	n0
UNIT ROOT TEST TABLE (PP), At First Difference					
With Constant	Variables	d(X1)	d(Y1)	d(Y2)	d(Y3)
	t-Statistic	-2.6575	-3.4399	-2.2996	-3.1294
	Prob.	0.0866	0.0127	0.1750	0.0288
	Morale level	*	**	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6686	-3.3311	-2.7828	-3.1473
	Prob.	0.2526	0.0696	0.2084	0.1037
	Morale level	n0	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.5349	-3.4756	-2.2925	-2.9235
	Prob.	0.0118	0.0007	0.0021	0.0040
	Morale level	**	***	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant.					

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

من خلال الجدول (4) نتائج اختبار سكون متغيرات البحث، أذ نلاحظ أن معظم متغيرات البحث غير مستقرة عن المستوى الاصلي فقط متغير البطالة ، أما عند اخذ الفرق الأول لنفس المتغيرات نلاحظ أن المتغيرات قد استقرت وعند مستويات معنوية اقل من (5%) بالنسبة لاختبار فيليبس بيرون.

ثالثاً: تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL للنموذج البطالة إن اختبار ثبات السلاسل الزمنية ليس شرطاً أساسياً لتطبيق طريقة الانحدار الذاتي الموزع للتأخر الزمني (ARDL)، ولكن الشرط الأساسي لتطبيقه هو عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة عند فرق الرتبة الثانية (I(2)، لذا فهو ومن المقدر أنه تم إجراؤه، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (5) نتائج تقدير نموذج ARDL

R-squared	0.989683	F-statistic	2142.477
Adjusted R-squared	0.989222	Durbin-Watson stat	1.290698
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

ويبين الجدول (5) نموذج الانحدار الذاتي لفترة التأخر الأولية لتوزيع ARDL، ويصل معامل التحديد إلى (0.98)، مما يعني أن المتغير المستقل (x_1) يمكن أن تفسر (98%) في أما بالنسبة للمتغير التابع (y_1) فإن أهمية إحصائية فيشر تصل إلى (0.0000)، مما يعني أن النموذج المستخدم يعد نموذجاً مقبولاً لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة نظراً لأهمية العلاقة. علاوة على ذلك فإن قيمة دوربين-واتسون عالية جداً حيث وصلت إلى (1.290698) مما يعني أن قيمة دوربين-واتسون أكبر من معامل التحديد: لذلك يعتبر النموذج خالياً من مشكلة الانحدار الزائف.

1. اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL Bounds

يسمى اختبار التكامل المشترك في نموذج الانحدار الذاتي الموزع لفترة التأخر (ARDL) باختبار الحدود ويعتمد على قيمة إحصائية فيشر والتي تتم مقارنتها مع حدود باسيران الدنيا والعليا ويتم توزيعها ضمن مستويات دلالة متعددة كما يلي كما هو مبين في الجدول التالي (6):

جدول (6) اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL Bounds

Test Statistic	Value	K
F-statistic	14.83395	1
Critical Value Bounds		
Significance	10 Bound	11 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

ويبين الجدول (6) أن قيمة إحصائية فيشر تصل إلى (14.83395) وهي أكبر من الحدين الأعلى والأدنى عند مستوى دلالة 10%، مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغير التابع. تقودنا هذه النتيجة إلى تطبيق نموذج تصحيح الخطأ وتحديد آليات تصحيح الخطأ بالإضافة إلى المرونة القصيرة والطويلة الأجل.

2. نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL

يتكون نموذج تصحيح الخطأ من جزأين يتضمن الجزء الأول العلاقة المدروسة على المدى القصير والمرونة على المدى الطويل كما هو موضح في الجدول (7)، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (7) نموذج تصحيح الخطأ (ومرونات الأجل القصير والطويل) وفق منهجية ARDL

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	-0.010409	0.002608	-3.991003	0.0002
CointEq(-1)*	-0.088108	0.013015	-6.769806	0.0000
Long Run Coefficients				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.118136	0.026419	-4.471691	0.0000
C	19.33217	1.143109	16.91191	0.0000

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يتضح من خلال الجدول (7) مخرجات تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغير التابع (البطالة) وبين المتغير المستقل (السيولة المصرفية) إذ كانت معنوية المقدرات أقل من مستوى الاحتمالية 5%، في الأجل القصير وهذا يعني رفض الفرضية العدمي الذي يفترض عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة قصيرة الأجل تربط بين (السيولة المصرفية و متغير البطالة) لكون الاحتمالية كانت أدنى من مستوى 5%، وكانت علاقة عكسية بينهما في الأجل القصير و الطويل ، وهذا غير منطقي من الوجهة الاقتصادية لان عندما تزيد السيولة المصرفية، تصبح الأموال متاحة بسهولة أكبر للشركات، مما يشجعها على الاستثمار والتوسع، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وخفض معدلات البطالة.

3. اختبارات جودة نموذج ARDL

تتضمن اختبارات جودة نموذج ARDL عدة اختبارات ومنها:

أ- اختبار ثبات التباين للأخطاء

هناك مجموعة من الاختبارات التي يمكن أن تبين ما إذا كانت تباينات الخطأ متجانسة، ومن بينها اختبار ARCH الذي يعتمد على قيمة احتمالية مربع كاي χ^2 ، وتظهر نتائجه في الجدول (8) أدناه:

جدول (8) اختبار ثبات التباين لأخطاء نموذج ARDL

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	21.99951	Prob. F(1,68)	0.621
Obs*R-squared	17.11083	Prob. Chi-Square(1)	0.635

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

وكما يتبين من الجدول (8) فإن القيمة الاحتمالية لمربع كاي تصل إلى (0.621)، مما يوضح أننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن خطأ النموذج له تباين ثابت، ولا توجد مشكلة في نموذج بحثنا، الامتناع عن قبول النظرية البديلة القائلة بأن تباين خطأ النموذج متفاوت لأن مستوى أهميتها يزيد عن (0.05).

ب. اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج ARDL

اختبار LM المستخدم لاكتشاف ما إذا كانت هناك مشكلة ارتباط ذاتي يعتمد أيضاً على أهمية قيمة مربع كاي χ^2 وتظهر النتائج في الجدول (9):

جدول (9): اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج ARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.417051	Prob. F(3,67)	0.2455
Obs*R-squared	4.236168	Prob. Chi-Square(3)	0.2371

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

تشير قيمة مربع كاي الاحتمالية البالغة (0.2455) إلى أننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي في النموذج ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي خطأ في النموذج لأنها أكبر من الدلالة المستوى (0.05).

رابعاً: تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL للنموذج سعر الصرف إن اختبار ثبات السلاسل الزمنية ليس شرطاً أساسياً لتطبيق طريقة الانحدار الذاتي الموزع للتأخر الزمني (ARDL)، ولكن الشرط الأساسي لتطبيقه هو عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة عند فرق الرتبة الثانية (I(2)، لذا فهو ومن المقدر أنه تم إجراؤه، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (10) نتائج تقدير نموذج ARDL

R-squared	0.999300	F-statistic	18264.36
Adjusted R-squared	0.999245	Durbin-Watson stat	1.624555
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

ويبين الجدول (10) نموذج الانحدار الذاتي لفترة التأخر الأولية لتوزيع ARDL، ويصل معامل التحديد إلى (0.99)، مما يعني أن المتغير المستقل (السيولة المصرفية) يمكن أن تقس (99%) في أما بالنسبة للمتغير التابع (سعر الصرف) فإن أهمية إحصائية فيشر تصل إلى (0.0000)، مما يعني أن النموذج المستخدم يعد نموذجاً مقبولاً لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة نظراً لأهمية العلاقة علاوة على ذلك فإن قيمة دوربين-واتسون عالية جداً حيث وصلت إلى (1.624555) مما يعني أن قيمة دوربين-واتسون أكبر من معامل التحديد: لذلك يعتبر النموذج خالياً من مشكلة الانحدار الزائف.

1. اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL Bounds.

يسمى اختبار التكامل المشترك في نموذج الانحدار الذاتي الموزع لفترة التأخر (ARDL) باختبار الحدود ويعتمد على قيمة إحصائية فيشر والتي تتم مقارنتها مع حدود باسيران الدنيا والعليا ويتم توزيعها ضمن مستويات دلالة متعددة كما يلي كما هو مبين في الجدول التالي (11):

جدول (11) اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL Bounds

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.499655	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

ويبين الجدول (11) أن قيمة إحصائية فيشر تصل إلى (5.499655) وهي أكبر من الحدين الأعلى والأدنى عند مستوى دلالة 5%، مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغير التابع. تقودنا هذه النتيجة إلى تطبيق نموذج تصحيح الخطأ وتحديد آليات تصحيح الخطأ بالإضافة إلى المرونة القصيرة والطويلة الأجل.

2. نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL

يتكون نموذج تصحيح الخطأ من جزأين يتضمن الجزء الأول العلاقة المدروسة على المدى القصير والمرونة على المدى الطويل كما في الجدول (12)، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (12) نموذج تصحيح الخطأ (ومرونات الأجل القصير والطويل) وفق منهجية ARDL

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	0.887999	0.265963	3.338809	0.0014
CointEq(-1)*	0.009638	0.002337	4.124871	0.0001

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-11.67041	5.521688	-2.113559	0.0385
C	1761.595	227.9215	7.728955	0.0000

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يتضح من خلال الجدول (12) مخرجات تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغير التابع (سعر الصرف) وبين المتغير المستقل (السيولة المصرفية) إذ كانت معنوية جميع المقدرات أقل من مستوى الاحتمالية 5%، في الأجل القصير وهذا يعني رفض الفرضية العدمي الذي يفترض عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة قصيرة الأجل تربط بين (السيولة المصرفية و سعر الصرف) لكون الاحتمالية كانت أدنى من مستوى 5%، وكانت علاقة طردية بينهما

كما يتبين من النتائج سالبية ومعنوية معامل تصحيح الخطأ الذي كان أقل من الواحد الصحيح أي أنه موافٍ لشرط ومتطلبات آلية تصحيح الخطأ في الأجل القصير.

كما تبين ان العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث معنوية مما يعني عدم وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين المتغير التابع سعر الصرف والمتغير المستقل السيولة المصرفية، هذا ايضا يتفق مع المنطق الاقتصادي، لان انخفاض قيمة الدينار العراقي يعني انخفاض قيمة العملة وارتفاع المستوى الاسعار عندما تزيد السيولة المصرفية، يزداد الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.

3. اختبارات جودة نموذج ARDL:

تتضمن اختبارات جودة نموذج ARDL عدة اختبارات ومنها:

أ. اختبار ثبات التباين للأخطاء

هناك مجموعة من الاختبارات التي يمكن أن تبين ما إذا كانت تباينات الخطأ متجانسة، ومن بينها اختبار ARCH الذي يعتمد على قيمة احتمالية مربع كاي χ^2 ، وتظهر نتائجه في الجدول (13) أدناه:

جدول (13) اختبار ثبات التباين لأخطاء نموذج ARDL

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	34.67209	Prob. F(1,67)	0.7631
Obs*R-squared	23.53029	Prob. Chi-Square(1)	0.7842

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

وكما يتبين من الجدول (13) فإن القيمة الاحتمالية لمربع كاي تصل إلى (0.7631)، مما يوضح أننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن خطأ النموذج له تباين ثابت، ولا توجد مشكلة في نموذج بحثنا، الامتناع عن قبول النظرية البديلة القائلة بأن تباين خطأ النموذج متفاوت لأن مستوى أهميتها يزيد عن (0.05).

ب. اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج ARDL

اختبار LM المستخدم لاكتشاف ما إذا كانت هناك مشكلة ارتباط ذاتي يعتمد أيضًا على أهمية قيمة مربع كاي χ^2 وتظهر النتائج في الجدول (14):

جدول (14): اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج ARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	2.385192	Prob. F(5,64)	0.4782
Obs*R-squared	10.99515	Prob. Chi-Square(5)	0.5152

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

تشير قيمة مربع كاي الاحتمالية البالغة (0.4782) إلى أننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي في النموذج ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي خطأ في النموذج لأنها أكبر من الدلالة المستوى (0.05).

خامساً: تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL للنموذج متوسط نصيب الفرد

إن اختبار ثبات السلاسل الزمنية ليس شرطاً أساسياً لتطبيق طريقة الانحدار الذاتي الموزع للتأخر الزمني (ARDL)، ولكن الشرط الأساسي لتطبيقه هو عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة عند فرق الرتبة الثانية $I(2)$ ، لذا فهو ومن المقدر أنه تم إجراؤه، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (15) نتائج تقدير نموذج ARDL

R-squared	0.999948	F-statistic	67292.81
Adjusted R-squared	0.999933	Durbin-Watson stat	2.178317
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

ويبين الجدول (15) نموذج الانحدار الذاتي لفترة التأخر الأولية لتوزيع ARDL، ويصل معامل التحديد إلى (0.99)، مما يعني أن المتغير المستقل (السيولة المصرفية) يمكن أن تفسر (99%) في أما بالنسبة للمتغير التابع (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) فإن أهمية إحصائية فيشر تصل إلى (0.0000)، مما يعني أن النموذج المستخدم بعد نموذجاً مقبولاً لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة نظراً لأهمية العلاقة علاوة على ذلك فإن قيمة دوربين-واتسون عالية جداً حيث وصلت إلى (2.178317) مما يعني أن قيمة دوربين-واتسون أكبر من معامل التحديد: لذلك يعتبر النموذج خالياً من مشكلة الانحدار الزائف.

1. اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL Bounds

يسمى اختبار التكامل المشترك في نموذج الانحدار الذاتي الموزع لفترة التأخر (ARDL) باختبار الحدود ويعتمد على قيمة إحصائية فيشر والتي تتم مقارنتها مع حدود باسران الدنيا والعليا ويتم توزيعها ضمن مستويات دلالة متعددة كما يلي كما في الجدول (16):

جدول (16) اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL Bounds

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.738722	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

ويبين الجدول (16) أن قيمة إحصائية فيشر تصل إلى (5.738722) وهي أكبر من الحدين الأعلى والأدنى عند مستوى دلالة 5%، مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغير التابع. تقودنا هذه النتيجة إلى تطبيق نموذج تصحيح الخطأ وتحديد آليات تصحيح الخطأ بالإضافة إلى المرونة القصيرة والطويلة الأجل.

2. نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL

يتكون نموذج تصحيح الخطأ من جزأين يتضمن الجزء الأول العلاقة المدروسة على المدى القصير والمرونة على المدى الطويل كما هو موضح في الجدول (17)، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (17) نموذج تصحيح الخطأ (ومرونات الأجل القصير والطويل) وفق منهجية ARDL

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	-52.19882	10.18573	-5.124703	0.0000
CointEq(-1)*	0.027870	0.006584	4.233068	0.0001
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	37.33447	2.508932	14.88062	0.0000
C	3064.284	112.3598	27.27207	0.0000

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يتضح من خلال الجدول (17) مخرجات تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل، بين المتغير التابع (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) وبين المتغير المستقل (السيولة المصرفية)، إذ كانت معنوية جميع المقدرات أقل من مستوى الاحتمالية 5%، في الأجل القصير وهذا يعني رفض الفرضية العدمي الذي يفترض عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة قصيرة الأجل تربط بين (السيولة المصرفية و متوسط نصيب الفرد من الناتج) لكون الاحتمالية كانت أدنى من مستوى 5%، وكانت علاقة عكسية بينهما وهذا يخالف منطق النظرية الاقتصادية

كما يتبين من النتائج سالبة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ الذي كان أقل من الواحد الصحيح أي أنه موافق لشرط ومتطلبات آلية تصحيح الخطأ في الأجل القصير.

كما تبين أن العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث كانت معنوية مما يعني عدم وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين المتغير التابع متوسط نصيب الفرد من الناتج و المتغير المستقل السيولة المصرفية وهو يتفق مع المنطق الاقتصادي لان عندما تزيد السيولة المصرفية، تصبح الأموال متاحة بسهولة أكبر للشركات، مما يشجعها على الاستثمار والتوسع، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

3. اختبارات جودة نموذج ARDL:

تتضمن اختبارات جودة نموذج ARDL عدة اختبارات ومنها:

ب- اختبار ثبات التباين للأخطاء

هناك مجموعة من الاختبارات التي يمكن أن تبين ما إذا كانت تباينات الخطأ متجانسة، ومن بينها اختبار ARCH الذي يعتمد على قيمة احتمالية مربع كاي χ^2 ، وتظهر نتائجه في الجدول (18) أدناه:

جدول (18) اختبار ثبات التباين لأخطاء نموذج ARDL

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.087749	Prob. F(1,61)	0.7681
Obs*R-squared	0.090495	Prob. Chi-Square(1)	0.7635

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

وكما يتبين من الجدول (18) فإن القيمة الاحتمالية لمربع كاي تصل إلى (0.7681)، مما يوضح أننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن خطأ النموذج له تباين ثابت، ولا توجد مشكلة في نموذج بحثنا. رفض

الفرضية البديلة التي تنص على أن تباينات أخطاء النموذج غير متجانسة لأن مستوى أهميتها يزيد عن (0.05).

ب. اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج ARDL
 اختبار LM المستخدم لاكتشاف ما إذا كانت هناك مشكلة ارتباط ذاتي يعتمد أيضًا على أهمية قيمة مربع كاي χ^2 وتظهر النتائج في الجدول (19).

جدول (19): اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج ARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.455899	Prob. F(14,49)	0.1642
Obs*R-squared	18.80134	Prob. Chi-Square(14)	0.1727

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

تشير قيمة مربع كاي الاحتمالية البالغة (0.1642) إلى أننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي في النموذج ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي خطأ في النموذج لأنها أكبر من الدلالة المستوى (0.05).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. من خلال نتائج اختبار الاستقرار ومن خلال اختبار (pp) فليبس بيرون نجد ان جميع المتغيرات غير مستقرة عند الفرق الاول ما عدى متغير البطالة كان مستقر وعند اخذ الفرق الاول نجد ان جميع المتغيرات مستقرة عند مستوى معنوية اقل من (5%) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة، وبالتالي تعتبر السلسلة الزمنية ثابتة.
2. وجود علاقة معنوية عكسية بين السيولة المصرفية والبطالة في الاجل القصير والطويل وهذا منطقي من الوجهة الاقتصادية لان عندما تزيد السيولة المصرفية، تصبح الأموال متاحة بسهولة أكبر للشركات، مما يشجعها على الاستثمار والتوسع، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وخفض معدلات البطالة.
3. وجود علاقة معنوية طردية بين السيولة المصرفية وسعر الصرف في الاجل القصير وعلاقة عكسية في الاجل الطويل وهذا منطقي من الوجهة الاقتصادية لان انخفاض قيمة الدينار العراقي يعني انخفاض قيمة العملة وارتفاع المستوى الاسعار عندما تزيد السيولة المصرفية، يزداد الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.
4. وجود علاقة معنوية عكسية بين السيولة المصرفية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير وعلاقة طردية في الاجل الطويل وهذا منطقي من الوجهة الاقتصادية لان عندما تزيد السيولة المصرفية، تصبح الأموال متاحة بسهولة أكبر للشركات، مما يشجعها على الاستثمار والتوسع، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: التوصيات:

1. ينبغي على البنوك تطوير نظم قوية للرصد والتحليل المستمر للمخاطر الاقتصادية الكلية، هذا يشمل مراقبة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل النمو الاقتصادي، معدلات التضخم، أسعار الفائدة، أسعار الأسهم، وأسعار العملات الأجنبية.
2. المحافظة على استقرار سعر الصرف وتجنب التقلبات الحادة، تقلبات سعر الصرف تؤثر على قيمة أصول وخصوم البنوك بالعملات الأجنبية، وتفعيل سياسات البنك المركزي لإدارة سعر الصرف، مثل التدخل في أسواق الصرف عند الحاجة.

3. ضمان نمو اقتصادي مستدام وتحقيق معدلات نمو مناسبة في الناتج المحلي. الركود الاقتصادي يؤثر سلباً على أداء البنوك، تنفيذ سياسات اقتصادية كلية لتحفيز النمو الاقتصادي والاستثمار.
4. التنسيق بين السياسات الاقتصادية: ضرورة تنسيق السياسة النقدية والسياسة المالية للحد من التأثيرات السلبية للسيولة المصرفية على بعض متغيرات الاقتصادية.

المراجع:

اولا : المصادر العربية

1. ابواحمد، رضا صاحب، قدوري، فائق مشمل، إدارة المصارف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
2. البهلول، سمارة شعبان حسن (2021) اسباب مشكلة البطالة في المجتمع، المجلة العلمية لكلية الاداب، مجلد (10) عدد (1).
3. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث الموقع الاحصائي، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة (2004-2022)
4. حسين، علي سلمان، 2008، دور سعر الفائدة وسعر الصرف الاجنبي في حركه التدفقات المالية الدولية (مصر واليابان) حالة دراسية للمدة (1990 - 2005)، رسالة ماجستير (غير منشور)، كلية الادارة والاقتصاد جامعه بغداد .
5. الحمداني، محمد نوري (2022)، تحليل وقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (3) العدد (1).
6. رمضان، زياد سليم (1996) أساسيات في الإدارة المالية دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
7. السلطان، عبدالرحمن محمد (2018)، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الامام الطبعة الاولى المحدثه، الرياض، المملكة العربية السعودية .
8. الشمري، صادق راشد، (ادارة المصارف - الواقع والتطبيقات العملية)، ط1، مطبعة الفرح، بغداد، 2008 .
9. العسكري، عدنان ريسان حسين (2014) البطالة في محافظة ذي قار الواقع وفرص التشغيل، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء. الرسائل والاطاريح
10. عقل، مفلح محمد. (2006). وجهة نظر مصرفية. الطبعة الأولى مكتبة المجمع العربي، عمان - الأردن.
11. الغالبي، عبد الحسين جليل عبد الحسن، (2011) سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
12. القيسي، أماني (2016) تقييم اداء الصادرات خلال المدة (2000-2014) باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية. رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الاسلامية بغزة.
13. الكبيسي، محمد صالح سلمان، وحسن، نضال قادر (2014)، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق للمدة (1990-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (20) العدد (78).
14. هجير زكي عدنان، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، دار الفكر، سوريا، 2008.
15. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، لسنوات مختلفة (2004-2022).

16. Ross, S. A., Westerfield, R. W., & Jaffe, J. (2010). Corporate Finance: 9th ed, McGraw-Hill, New York.